وقفات نحوية وصرفية فى بعض موارد قراءة الحسن البصرى *

الدكتور مرتضي الايروانى النجفى
الاستاذ المشارك، كلية الالهيات ـ جامعة فردوسى
Email: iravany@ferdowsi.um.ac.ir

الخلاصة

عُنى العلماء منذ وقت مبكر بالقراءات القرآنية متواترها وشاذها، ورصد علماء العربية كلّ قراءة منها، فقاسوها بمقاييسهم، ونظروا اليها من زاوية مطابقتها لقواعدهم، أو عدم مطابقتها. ومن هذه القراءات التى وقف منها العلماء موقفاً خاصاً قراءة الحسن البصرى. فقد خطّأه بعضهم فى موارد. كما استمات آخرون فى الدفاع عنه، وتصحيح قراءته بذكر وجه مناسب لها، أو باعتمادهم علي شخصيته العلمية.

وقد اكتُفي البحث بتسعة موارد مهمة كان للعلماء فيها بحث ملفت للنظر. والقواعد التى روعيت فى هذه القراءات أكثرها محجوج إنْ صحت الرواية الى الحسن.

الكلمات الرئيسيّة: الحسن البصرى، قراءة، توجيه، لغة، خطأ، كتب القراءات، قواعد النحو.

---

* تاريخ وصول: ١٢.٧.١٣٨٥؛ تاريخ تصويب نهايى: ٩.٢.١٣٨٦.

المقدمة

تعدّ قراءة الحسن البصرى إحدي القراءات الأربع التى عنى العلماء بها بعد القراءات العشر. وهى إحدي القراءات الشاذة. ولكنّها لأهميّتها جعلت فى عداد القراءات الأربع عشرة. وكان لعلماء العربية وقفات فى بعض موارد هذه القراءة، بين مؤيد ومنتقد ومخطّئ. وقد استقريت هذه الموارد قدر جهدى؛ لبيان وجهة نظر العلماء فى ذلك. وأكثر هذه الموارد مخالف للقواعد المشهورة، مما حدا بالعلماء إلى الوقوف منها موقفاً خاصاً. وبعض هذه القراءات استشهد بها العلماء لإثبات ما أرادوا بيانه.

ولم نُشر فى هذا البحث إلى القراءات التى وافق الحسن فيها إحدى القراءات السبع المتّفق عليها.

وقد اقتضي المقام بسط القول فى بعض الموارد، لإلقاء الضوء علي المسألة، وبيان خلفيات الموضوع، لرسم صورة كاملة فى ذهن القارئ عن القراءة مورد البحث. كما ارتأينا ذكر النصوص ولو تشابهت مضامينها، لإعطاء تصوّر كامل عن وجهة نظر العلماء بالنسبة لقراءة الحسن.

١ - الإنجيل؛ نقل عن الحسن البصرى أنه قرأها بفتح الهمزة، بخلاف بقية القراء الذين قرأوها بالكسر. وقد وردت الكلمة اثنتى عشرة مرة فى القرآن الكريم. وقرأها الحسن بالفتح حيث وقعت(الدمياطي، ص ١٧٠).

وقد اختلفت آراء العلماء فى تخريج هذه القراءة وتوجيهها. ويعود ذلك إلى اختلاف وجهات النظر فى أصل الكلمة. فذهب بعض اللغويين والمفسرين إلى عربيّة الكلمة، وتلمّسوا اشتقاقها من «نجل» إذا ظهر ولده (ابن جنى، المحتسب ١٥٣/١). لأنّ الانجيل مأخوذ من التوراة، أو من «نجلت الشيئ» إذا استخرجته، لأنه يستخرج حال الحرام من الحلال. (المصدر السابق، ٣١٣/٢)، أو من «استنجلت الأرض نجالاً، وبها نجال، إذا خرج منها الماء». وعبارة العين (ويقال للأرض يَنزّ [يخرج] منها الماء: استنجلت)(الفراهيدى، ١٢٥/٢).

وعلي أيّ حالٍ فهو: أما من النجل وهو الأصل، وأمّا من نجلتُ الشيئ أي أظهرته، وأمّا من نجلَه إذا استخرجه (الزَّبيدى، ۱۲۸/۸). وقيل: هو مشتق من التناجل، وهو التنازع، لأنّ الناس تنازعوا فيه. وقيل: مشتق من نجل العين وهو سعتها، كأنّه توسّع فيه ما ضيّق في التوراة(أبو حيان، ۶/۳).

و ذهب بعض العلماء إلى أنّها غير عربية كالتوراة، فهما (اسمان أعجميّان، وتكلّف اشتقاقهما من الوري والنجل، ووزنهما بتفعلة[1] وإفعيل إنّما يصحّ بعد كونهما عربيين) (الزمخشرى، ۴۱۰/۲). وإلى هذا ذهب أبو حيّان في قوله (الانجيل: اسم عبرانى أيضاً، وينبغى أنْ لا يدخله اشتقاق، وأنّه لا يُوزن) (۶/۳). وقيل هو سريانىّ (الزبيدى، ۱۲۸/۸).

أمّا قراءة الحسن «الأنجيل» بالفتح، فقد وقف العلماء حيالها علي نحوين:

الأول: (لا يجوز فتح الهمزة، لأنّه لا نظير له، وغالب الظنّ وأحسنه به - أنْ يكون ما قرأه إلاّ عن سماع، فإن يكن كذلك فشاذ شذّ، كما قال بعضهم في البرطيل: البَرطيل، ونحو منهما ما حكاه أبو زيد من قولهم: السَّكّينة بفتح السين، وتشديد الكاف، وربّما ظُنّ «الأنجيل» أعجمياً فأجري عليه بتحريف مثاله) (ابن جنى، المحتسب، ۳۱۳/۲).

فابن جنّي لا يرتضي الفتح ويجعله بفرض سماعه وحسن الظنّ بالحسن مما خرج عن القياس، وجاء شاذّاً، ويحتمل أنْ يكون قائلُ الفتح ظاناً الكلمة أعجميّةً ففتح أوّلها. فهو في الكل لا يقبل الفتح من جهة، ولا أعجميّته من جهة أخري.

والسؤال الذى يطرح نفسه هو مع التسليم بالظن بأنّه أعجمىّ هل يجوز فتح أوّله؟ بعبارة أخري هل يجوز له أنْ يتصرّف بحركاته.

الثانى: أنّ الكلمة أعجميّة. والدليل علي ذلك قراءة الحسن البصرى (الزمخشرى، ۴۱۰/۱). وهذا يعنى أنّ الزمخشرى استدل بهذه القراءة علي عدم عربية كلمة «الانجيل»

۱. كذا في الأصل وفي البحر المحيط ۶/۳ «متفعلة». وفيهما ما فيهما.

لأنّ وزن «أفعيل» ليس من أوزان العربية. ولكن ما الدليل القاطع علي كون قراءة الحسن من الوحي حتى تكون حجة ودليلاً علي كون الكلمة غير عربية. ولِمَ لم يشر بقية القراء أو اللغويون إلى فتح الهمزة. ولعل الحسن كما يري ابن جنى ظنّ الكلمة غير عربية ففتح. ولا يكون الفتح حينئذ دليلاً قاطعاً علي العجمة.

وخير طريق لمعرفة عجمة «الانجيل» أو عربيّتها أنْ نستقرئ هذه الكلمة بهذا المعنى فى اللغات الأخري قبل نزول القرآن الكريم. فإن استعملت بمعنى الكتاب المقدس فهى غير عربية حينئذ.

۲ - «ثمّ آتينا موسي الكتاب تماماً علي الذى أحسنَ» (الانعام/۱۵۴).

اشترط النحاة لجواز حذف عائد الصلة المرفوع شروطاً منها: أنْ يكون مبتدأ، خبره مفرد، وأنْ تطول الصلة بذكر شيئ غير الخبر، نحو: «أكرمت الذى هو محترم عند الناس». فيجوز حذف العائد «هو»، لأنه مبتدأ، خبره مفرد «محترم عند الناس». وجملة الصلة طويلة بذكر «عند الناس».

و هذا الشرط اشترطه البصريون، قياساً علي الاكثر(سيبويه، ۱۰۸/۲؛ ابن جنى، المحتسب، ۲۳۵/۱).

اما الكوفيون فقد أجازوا حذف هذا العائد، وإنْ لم تستطل الصلة، استناداً إلى قراءة «تماماً علي الذى أحسنُ» برفع النون (الانعام/۱۵۴) وهى قراءة مروية عن يحيى بن يعمر (الطبرسي، ۳۸۵/۲؛ أبوحيان، ۶۹۴/۴) و ابن أبى اسحاق (أبو حيان، ۶۹۴/۴، القرطبى، ۱۴۲/۷)، والحسن البصرى (الدمياطي، ص۲۲۰). والتقدير: تماماً علي الذى هو أحسن، تمّ حذف «هو»، وبقي الخبر.

و قد استدلّ المجيزون بثلاثة شواهد شعرية، وبما رواه ابن مجاهد عن أبى حاتم عن أبى عبيدة عن رؤبه أنه قرأ «مثلاً ما بعوضةٌ فما فوقها» البقرة/۲۶ برفع بعوضة(ابن جنى، المحتسب، ۶۴/۱). وقد نسبت هذه القراءة كذلك إلى مالك بن دينار وأبى السماك (الأشمونى، ۱۶۸/۱).

و عبارة النحاة في ذلك أنّه قليل لا يقاس عليه عند غير الكوفيين (نفس المصدر السابق؛ ابن عقيل، ۱۶۵/۱)، أو ضعيف (ابن جني، المحتسب، ۲۳۴/۱؛ ابن يعيش، ۱۵۳/۲).

و الذي يبدو لي بعد التسليم بصحة هذه الشواهد، وصحة نسبتها لقائليها أنها من القلّة بحيث لا يجوز القياس عليها، لأنّ الشواهد الشعرية محكومة بالضرورة في الأغلب. وقد أثبت ابن عصفور ذلك في كتابه «ضرائر الشعر»، ثمّ أشار إلى هذه القراءة (فأمّا قراءة يحيى بن يعمر «تماماً علي الذي أحسنُ» وقراءة رؤبه «مثلاً ما بعوضة» برفع «بعوضة»، فهما من قبيل الشاذ الذي لا يُقاس عليه لعدم الطول من الصلة)(ص،۱۷۲).

أمّا الآيتان فيكفي فيهما شذوذ القراءة من جهة، ومخالفتهما للكثير من جهة أخري. والدليل علي ذلك أنّ العائد المبتدأ الذي خبره مفرد في صلة الموصول المختص جاء في اثنين وثلاثين مورداً بالشكل التالي:

ألف - الخبر مفرد والصلة طويلة لم يحذف فيها العائد: عشرون مورداً

۱ - «والذين هم عن آياتنا غافلون» يونس/۷

۲ - «والذين هم به مشركون» النحل/۱۰۰

۳ - «بالذين هم أولى بها صليا» مريم/۷۰

۴ - «الذين هم في صلاتهم خاشعون» المؤمنون/۲

۵ - «والذين هم عن اللغو معرضون» المؤمنون/۳

۶ - «والذين هم للزكاة فاعلون» المؤمنون/۴

۷ - «والذين هم لفروجهم حافظون» المؤمنون/۵

۸ - «والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون» المؤمنون/۸

۹ - «إنّ الذين هم من خشية ربّهم مشفقون» المؤمنون/۵۷

۱۰ - «فلمّا أراد أنْ يبطش بالذي هو عدوّ لهما» القصص/۱۹

۱۱ - «وجعلوا الملائكة الذين هم عبادُ الرحمن إناثاً» الزخرف/۱۹

۱۲ – «الذین هم فی غمرة ساهون» الذاریات/۱۱

۱۳ – «أمّن هذا الذی هو جند لکم» الملك/۲۰

۱۴ – «الذین هم علی صلاتهم دائمون» المعارج/۲۳

۱۵ – «والذین هم من عذاب ربّهم مشفقون» المعارج/۲۷

۱۶ – «والذین هم لفروجهم حافظون» المعارج/۲۹

۱۷ – «والذین هم لأماناتهم وعهدهم راعون» المعارج/۳۲

۱۸ – «والذین هم بشهاداتهم قائمون» المعارج/۳۳

۱۹ – «الذین هم عن صلاتهم ساهون» الماعون/۵

۲۰ – «الذین هم أراذلنا بادیَ الرای» هود/۲۷[۱]

و وجود ضمیر آخر عائد الی الموصول لا یقدح فی جواز حذف العائد صدر الصلة، لأنّ عدم جواز الحذف، فیما إذا کان الباقی بعد حذف صدر الصلة جملة أو شبه جملة یتمّ المعنی بها وفی کلّ منهما ضمیر یعود إلی الموصول.

ب – الخبر مفرد والصلة طویلة وقد حذف العائد: مورد واحد

«وهو الذی فی السماء إله». فـ «إله» خبر مبتدأ محذوف هو العائد. والجار والمجرور متعلقان به، لأنّه مشتق.

ج – الخبر مفرد والصلة غیر طویلة، ولم یحذف العائد: أحد عشر مورداً

۱ – «أتستبدلون الذی هو أدنی» البقرة/۶۱

۲ – «بالذی هو خیر» البقرة/۶۱

۳، ۴، ۵، ۶، ۷، ۸ – «بالتی هی أحسن» الانعام/۱۵۲، الاسراء/۳۴، العنکبوت/۴۶، النحل/۱۲۵، المؤمنون/۹۶، فصلت/۳۴

۹ – «إنّ هذا القرآن یهدی للتی هی أقومُ» الاسراء/۹

---

۱. بناءً علی إعراب «بادي الراي» ظرف عامله «أراذلنا». أمّا عند تعلقه بـ «نراك» فتکون الصلة غیر طویله، وتکون الآیة من نوع الصلة غیر الطویلة.

۱۰ - «وقل لعبادى يقولوا التى هى أحسن» الاسراء/۵۳

۱۱ - «أم أنا خير من هذا الذى هو مهين» الزخرف/۵۲

فاذا كان العائد مع طول الصلة فى واحدٍ وعشرين مورداً لم يُحذف إلاّ فى مورد واحد، فعدم حذفه مع عدم طول الصلة أولى، وهو ما نراه. والقياس علي الضرورة الشعرية والقراءة الشاذة التى لا يدعمها استعمال فصيح لا معنى له.

۳ - «هؤلاء بناتى هُنّ أطهرُ لكم» هود/۷۸

اشترط جمهور النحاة لضمير الفصل «العماد» شروطاً، منها: أنْ يكون بين المبتدأ وخبره أو ما فى حكمهما نحو «كنتَ أنت الرقيبَ علىَّ من ورائهم» المائدة/۱۱۷. أمّا وقوعه بين الحال وصاحبها، استناداً إلى قوله تعالى علي لسان لوط «هؤلاء بناتى هُنّ أطهرَ لكم» بنصب «أطهر» بدل رفعه، وهى قراءة منسوبة إلى سعيد بن جبير، و محمد بن مروان، وعيسي الثقفى، وابن أبى اسحاق، والحسن بخلاف (ابن جنى، المحتسب، ۳۲۵/۱؛ الطبرسي ۱۸۱/۳) فقد أجازه الكسائي (النحاس، ۲۹۶/۳). ونُسب إلى الأخفش (ابن هشام، ص۵۴۷). وقد ورد فى معانى القرآن للاخفش ما يُخالف ذلك حيث قال (وهذا لا يكون، إنما ينصب خبر الفعل الذى لا يستغنى عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التى تُسمّي الفصل يعنى «هى» و«هو» و«هنّ». وزعموا أنّ النصبَ قراءة الحسن أيضاً) (۵۸۱/۲). يريد أنّ ما بعد الضمير لا يكون منصوباً إلاّ إذا كان قبل الضمير أحد الأفعال الناقصة، فيكون المنصوب خبرها. وحينئذ تكون بين ما أصله المبتدأ والخبر.

و نقل سيبويه عن شيخه يونس عن أبى عمرو بن العلاء، وهو أحد علماء النحو البصريين، وأحد القراء السبعة (أنه رآه لحناً، وقال: احتبى ابن مروان فى ذهِ فى اللحن، يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: «هؤلاء بناتى هنّ أطهرَ لكم» بالنصب) (۳۹۶/۲). والمراد من ابن مروان محمد بن مروان السدّي، وهو ممّن نقلت القراءة عنه. أىّ أنّ هذه القراءة عند أبى عمرو غير صحيحة.

و لبیان آراء النحاة من جهة، وإعطاء تصوّر کامل عن هذه القراءة، ومدي انطباقها مع القواعد التی قرّرها النحاة من جهة أخري، نذکر إعراب الآیة علی القرائتین.

إعراب الآیة علي أساس القراءة المشهورة: «هؤلاء بناتی هُنَّ أطهرُ لکم»:

الف – «هؤلاء» مبتدأ. «بناتی» بدل أو عطف بیان. «هنّ» ضمیر فصل لا محلّ له من الاعراب. «أطهر» خبر المبتدأ.

ب – «هؤلاء» مبتدأ. «بناتی» بدل أو عطف بیان. «هنّ» فصل مبتدأ. «أطهرُ» خبره. والجملة «هُنّ أطهرُ» خبر «بناتی».

ج – «هؤلاء» مبتدأ. «بناتی» خبره. «هنّ» مبتدأ. «أطهرُ» خبره (العکبري، ۴۳/۲). وعلي هذا الإعراب الأخیر «هنّ» لیس ضمیر فصل، لأنه لیس بین المبتدأ والخبر.

والذی أنکره أبو عمرو بن العلاء ومن تابعه، وهم جمهور النحاة من قراءة النصب «أطهرَ» حسبما یبدو إعراب «هن» ضمیر فصل. ویتحقق هذا فی:

الف – «هؤلاء» مبتدأ. «بناتی» خبره. «هُنّ» ضمیر فصل مبتدا. «أطهرَ» حال. «لکم» خبر «هنّ».

ب – «هؤلاء» مبتدأ. «بناتی» خبره. «هنّ» فصل لا محل له من الاعراب. «أطهر» حال.

ج – «هؤلاء» مفعول به لفعل محذوف أی: خذوا، «بناتی» بدل. «هنّ» فصل. «أطهر» حال عمل فیه الفعل المحذوف (الزمخشري، ۲۸۳/۲).

ففی کلّ إعراب من هذه یکون «هُنّ» ضمیر فصل جاء بین الحال وصاحبه «بناتی» سواء جُعل لـ «هنّ» محل من الإعراب أو لم یجعل.

والسؤال الذی یطرح نفسه هو: هل إشکال الملحّنین والمانعین یرجع إلی مجیئ الفصل بین الحال وصاحبه، وهو ممنوع عندهم، أو أنّ هذا الترکیب عندهم غیر صحیح،

وإن لم يعرب فصلاً؟ بالنسبة إلى الشق الأول فإنّ اعتراضهم صحيح فى الجملة، لأنه لم يُسمع غير هذه القراءة الشاذة، ولو جاء ضمير بين الحال وصاحبه فى مثال غير هذا لذكره المجيزون.

أمّا بالنسبة إلى الشقّ الثانى، وهو مدي صحة هذا التركيب وإن لم يُعرب «هنّ» فصلاً، فقد أُعربت الآية:

ألف – «هؤلاء» مبتدأ. «بناتى» خبره. «هُنّ» مبتدأ. «لكم» خبره. «أطهر» حال، والعامل فيه «لكم» لما فيه من مضي الاستقرار، أو معنى التوكيد بتكرير المعنى (العكبري، ۴۳/۲).

ب – «هؤلاء بناتى» مبتدأ وخبر. «هُنّ» توكيد لضمير مستقر فى الخبر. «أطهر» حال من الضمير المستتر فى الخبر (ابن هشام، ص۵۴۷).

ج – «هؤلاء» مبتدأ أول. «بناتى» مبتدأ ثانٍ. «هن» خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول. «أطهرَ» حال لـ «هُنّ» أو «بناتى». والعامل فى الحال معنى الإشارة. وتقدير الآية مثل «هذا زيدٌ هو قائماً» (ابن جنى، المحتسب، ۳۲۶/۱).

وقد اعترض ابن هشام علي الإعراب الأوّل بأنّ الحال لا تتقدّم علي عاملها المعنوىّ. كما اعترض علي الإعراب الثانى بأنّ «بناتى» جامد فلا يتحمل ضميراً حتى يكون «هن» توكيداً له. (ابن هشام ۵۴۷). وأجيب عن الاعتراض الثانى بأنّ «بناتى» وإنْ كان جامداً، لكنّه مؤول بالمشتق «مولوداتى» وعليه فهو يتحمّل الضمير.

والتحقيق أنّ فى النفس من هذه التوجيهات شيئاً، لأنّ (العامل المعنوى لا يتقدّم الحال عليه عند الاكثر، بل عند الأقل. وتخريج القرآن علي الأقل الضعيف لا يصحّ، ولو كانت القراءة شاذة، وإنّما يُخرّج القرآن علي الأقوال المشهورة) (الدسوقى، ۱۳۸/۲).

أمّا جعل «هنّ» توكيداً للضمير المستتر فى «بناتى» بعد تأويله بالمشتق، فأىّ جامد لا يمكن تأويله بالمشتق، وما الفائدة العملية من ذلك. ولعلّ إصرار بعض الكوفيين علي ذلك فى باب المبتدأ والخبر يعود الى توجيه بعض الشواهد، ومنها القراءة مورد

البحث.

أقول: ألا يُعربُ ضمير الفصل توكيداً في بعض الموارد؟ فكيف تخرج الآية بهذا الاعراب عن مسألة الفصل. نعم يمكن تصوّر ذلك إذا جعلنا احتمال التوكيد في مثل «إنّي أنا اللّه» إذا كان المؤكَّد ضميراً بارزاً، وفي الآية مورد البحث الموكّد ضمير مستتر، فلا يكون «هنّ» حينئذٍ فصلاً، بل هو توكيد فقط. وهذا يحتاج إلى إثبات.

أمّا التوجيه الثالث ففيه من التعسّف ما ينبو عنه الذوق اللغوي المشهور. ولولا الولوع بتخريج الأقوال، وإظهار القدرة علي التوجيه والاصرار علي بعض الأقوال لاستغنينا عن كثير من التوجيهات النحوية.

وبناءً علي هذا فإنّ هذه القراءة مدعاة للبحث والجدل والحمل علي الاحتمالات الضعيفة، والتوجيهات البعيدة التي لا يدعمها دليل قويّ.

والنتيجة إنّ هذه القراءة علي فرض صحّتها والتسليم بها، وإعراب «هنّ» ضمير فصل تبقي مورداً شاذاً، لا يجوز القياس عليه، ولا محاكاته.

٤ - «وما تنزّلت به الشياطين» الشعراء/٢١٠

ورد عن الحسن البصري أنّه قرأ «الشياطون» (الفراء، ٢٥٨/٢؛ الطبري، ١٤٣/١٩؛ الزجاج، ١٠٣/٤؛ النحاس، ١٩٤/٣؛ ابن جني، المحتسب، ١٣٣/٢؛ الطوسي، ٦٦/٨؛ الدمياطي، ص٣٣٤) علي اعتباره جمعاً مذكراً سالماً، مع أنّ القراءة المشهورة «الشياطين» بالرفع بالضمّة لأنّه جمع مكسّر.

ولم ينحصر ما نُقل عن الحسن بهذه الآية. فقد ورد هذا في «واتّبَعوا ما تتلو الشياطين علي ملك سليمان» البقرة/١٠٢ (الدمياطي، ص١٤٤). «ولكنّ الشياطين كفروا» البقرة/١٠٢ (الزمخشري، ٣٠١/١). و«كالذي استهوته الشياطين» (ابن خالويه، ص١٠٨). كما أنّ ما نُقل لم ينسب الى الحسن فقط بل شاركه فيه الضحاك، وابن السميفع، والأعمش علي ما ورد في بعض المصادر، ولكن يبقي الحسن علماً في هذا.

وقد تناول العلماء هذه القراءة من محورين

الأول: توجيه القراءة

وينحصر توجيهها علي اختلاف ألفاظه فى احتساب الياء التى قبل النون علامة جمع المذكر السالم، لذا قلبها واواً هنا، لأنّ الكلمة فاعل. وقد نقل النحاس عن شيخه على بن سليمان الأخفش الصغير عن شيخه محمّد بن يزيد المبرد أنه قال: (لما رأي الحسن رحمه اللّه فى آخره ياءاً ونوناً وهو فى موضع اشتبه عليه بالجمع المُسَلَّم فغلط). (النحاس، ۱۹۴/۳).

أمّا الزمخشرى فله وجهة نظر أخري، لأنّ الحسن لمّا (رأي آخره كآخر يبرين وفلسطين، فتخيّر بين أنْ يُجري الإعراب علي النون، وبين أنْ يجريه علي ما قبله، فيقول الشياطين والشياطون، كما تخيّرت العرب بين أنْ يقولوا هذه يبرون ويبرين وفلسطون وفلسطين). (۱۳۱/۲). بمعنى أنّ العرب قالت فى يبرين، وهى اسم مفرد لمكان: يبرينُ ويبرون فى حالة رفعه، أى: عاملته معاملة المفرد فى إعرابه بالحركات علي النون، ومعاملة جمع المذكر السالم فى إعرابه بالحروف، فكذلك أُجريَ الشياطين مجراه، فأُعرب بالحركات علي النون تارةً، وبالحروف كجمع المذكر السالم تارة أخري.

ووجهه بعضهم بأنّ «الشياطون» مخفّف «الشيّاطون» الذى هو جمع «شيّاط» صيغة المبالغة من «شاط، يشيط» أى احترق، وعليه فإنّ «الشياطون» و«الشياطين» جمع مذكر سالم لـ «شياط» المخفّف، وليس جمع تكسير. والذى يدلّ علي ذلك: أنّ الحسن قرأ هذه الآية «الشيّاطون» بالتشديد كذلك. (أبو حيان، ۹۶/۸) وقد أشار الزمخشرى إلى هذا وإن لم يوضّحه عند ما قال (وحقه أنْ تشتقّه من الشيطوطة، وهى الهلاك). (۱۳۱/۳).

وقد وجهه بعضهم بأنّ «شياطون» جمع «شياط» مصدر شاط، كخاط خياطاً. (الآلوسى، ۱۳۳/۱۹).

الثانی: تقییم العلماء

و المراد به نظر العلماء فی درجة هذه القراءة من الصحة، وانطباقها مع القواعد النحوية. وسنعرض أقوالهم للمس انطباعهم عن هذه القراءة.

و أول نص يطالعنا فی هذا ما قاله الفراء (وجاء عن الحسن (الشياطون) وكأنّه من غلط الشيخ ظنّ أنّه بمنزلة المسلمين والمسلمون). (الفراء، ۲۸۵/۲).

وذكر ابن قتيبة هذه القراءة فی معرض حديثه عن خطأ بعض القراء حيث قال (وما أقلّ من سلم من هذه الطبقة من الغلط والوهم... وقرأ «وما تنزّلت به الشياطون» توهم أنّه جمع بالواو والنون). (ص ۶۱).

وممن صرّح بلحن الحسن فی قراءته هذه الطبری فقد (ذكر عن الحسن أنّه كان يقرأ ذلك «وما تنزّلت به الشياطون» بالواو وذلك لحن وينبغی أنْ يكون ذلك إن كان صحيحاً عنه أنْ يكون توهم أنّ ذلك نظير المسلمين والمؤمنين وذلك بعيد من هذا) (۱۴۳/۱۹).

ويری الزجاج أنّه (غلط عند النحويين، ومخالفة عند القراء للمصحف، فليس يجوز فی قراءة ولا عند النحويين، ولو كان يجوز فی النحو، والمصحف علی خلافه لم تجز عندی القراءة به). (۱۰۳/۴).

وهذه القراءة (غلط عند جميع النحويين. قال أبو جعفر [النحاس]: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت محمّد بن يزيد يقول: هكذا يكون غلط العلماء، إنّما يكون بدخول شبهة. لمّا رأي الحسن رحمه اللّه فی آخره ياءاً ونوناً وهو فی موضع اشتبه عليه بالجمع المسلّم فغلط. وفی الحديث «احذروا زلة العالم». وقد قرأ هو مع الناس «وإذا خلوا إلی شياطينهم» البقره/۱۴، ولو كان هذا بالواو فی موضع الرفع لوجب حذف النون للإضافة). (النحاس، ۱۹۴/۳). فالمبرد يستدل علي خطأ هذه القراءة وتضعيفها بقراءة الحسن مع الجماعة «شياطينهم». فلو كانت كلمة «شياطين» جمعاً مذكراً سالماً لوجب حذف النون، لاضافة الكلمة إلی الضمير، وعدم حذف النون دليل علي أنّها ليست نون

جمع المذكر السالم، فهو جمع تكسير، والنون جزء من الكلمة.

ومن حسن الحظّ أنّ أحداً لم يعترض علي هذا بتفاوت الموردين، فالكلمة في «شياطينهم» جمع «شيطان» وهو مكسّر فلم تحذف النون، وما نحن فيه جمع «شيّاط» أو «شياط». فكيف غاب عن بعضهم هذا وهم مولعون بذكر التوجيهات.

وابن جنّي يصرّح في خاتمة بحثه في توجيه هذه القراءة بأنها (علي كلّ حال فـ «الشياطون» غلط). (المحتسب، ۱۳۳/۲)، بعد بحث خاص في توجيه تداخل الجمعين «جمع المذكر السالم، وجمع التكسير» علي الحسن البصري، كما أنّ من يهمز ياء «مصايب» يقول «مصائب»، اشتبهت عليه الياء هنا بالياء في «صحايف» التي تقلب همزة، مع وجود الفارق بينهما، لانّ ياء «مصيبة» أصلية، وياء «صحيفة» زائدة. والقاعدة: أنّ المدّة الزائدة ثالثة تقلب في الجمع همزة، لا الأصلية.

وقال في موضع آخر (قال أبو عبيدة: وكان رؤبة يهمز «سيَة القوس» وسائر العرب لا يهمزها، وإنّما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنّما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري رحمة اللّه عليه «وما تنزلت به الشياطون» لأنه توهّم أنه جمع التصحيح نحو «الزيدون» وليس منه). (المنصف، ۳۱۰/۱).

وصرح الطوسي بأنه قرأ بذلك (ظنّاً منه أنّه مثل «المسلمين» وهذا لحن بلا خلاف، لأنه جمع تكسير شيطان شياطين). (الطوسي، ۶۶/۸) وذكر ابن عطية أنّها (قراءة مردودة). (۲۴۵/۴).

ونُقل عن المهدوي وهو أحد العلماء المهتمين بالقراءات وتوجيهها أنّ ما قرأه الحسن (غير جائز في العربية ومخالف للخط). (القرطبي، ۱۴۲/۱۳).

ويري أبو حاتم أنّ هذه القراءة غلط منه أو عليه. (ابوحيان، ۱۹۶/۸). وكذلك نُقِل عن ثعلب. (ابن منظور، ۲۲۵/۴ شطن).

ما نقلناه عمدة كلام من ذهب إلى تضعيف هذه القراءة، وتخطئة الحسن فيها. وفي

المقابل وُجد من حاول توجيه هذه القراءة والدفاع عن الحسن. وأوّل من وجدت له كلاماً في هذا الزمخشري في قوله (وحقّه أنْ تشتقّه من الشيطوطة وهي الهلاك). (الزمخشري، ١٣١/٣). يريد بذلك أنّه مشتق من «شاط» لا من «شطن». فالنون فيه زائدة، ومصدره «شيطوطة».

وكلامه شبيه بما نُقل عن أبي فيد مؤرج السدوسي (إن كان اشتقاقه من شاط، أي احترق، يشيط شوطة، كان لقراءتهما وجه). (ابو حيان، ١٩٦/٨) يريد قراءة الحسن ومحمّد بن يزيد السميفع.

وقد مرّ كلام من قال إنّه جمع «شيّاط» مبالغة «شاط». وجمعه «شيّاطون»، ثمّ خُفّف بقوله «شياطون».

وسلك بعضهم طريقاً آخر في توجيه هذه القراءة وهو قياس ما جاء في إحدي الضرورات الشعرية علي هذه القراءة. وذلك أنّه يجوز للشاعر في ضرورة الشعر أنْ يجعل الاعراب بالحركات علي نون الجمع وقد قال جرير:

عرفنا جعفراً وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين[1]

ثمّ أضاف قائلاً (وقد زعم قوم أنّ إجراء هذه النون الزائدة مجري الأصلية مثلما أجروا الأصلية مجري الزائدة في الكلام. قالوا.... ومنه قراءة الحسن «وما تنزلت به الشياطون». فتوهم أنّ النون زائدة، وأنّه بمنزلة: «مسلمين» و«مسلمون») (القزاز القيروانی، ص١٩٣). يريد أنّ معاملة نون الجمع المذكر معاملة النون الأصلية فتعرب بالحركات مثل معاملة النون الأصلية «شياطين» معاملة نون جمع المذكر السالم. وعليه فيعرب الجمع المكسر إعراب جمع المذكر السالم.

وهناك من حاول الدفاع عن هذه القراءة، وإن لم يوجّهها نحوياً. (فقال النضر بن شميل: إنْ جاز أنْ يُحتجّ بقول العجاج ورؤبه، فهلا جاز أنْ يُحتجّ بقول الحسن

١. كذا ورد في «ما يجوز للشاعر في الضرورة». وليس فيه دليل علي ما ذكره. فكسر النون ليس للجر، لأنّ الكلمة منصوبة، فالحكم الفتح نصباً. وقد ذكر النحاة هذا البيت دليلاً علي جواز كسر نون الجمع.

وصاحبه، يريد محمّد بن السميفع، مع أنّا نعلم أنّهما لم يقرءا بها إلّا وقد سمعا فيه؟ وقال يونس بن حبيب: سمعت أعرابياً يقول: دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن). (أبو حيان، ۱۹۶/۸). و(قرأ الأعمش: الشياطون، كما قرأه الحسن وابن السميفع، فهؤلاء الثلاثة من نقلة القرآن، قرأوا ذلك، ولا يمكن أنْ يقال غلطوا، لأنّهم من العلم ونقل القرآن بمكان). (نفس المصدر السابق).

ويري الآلوسي (أنّه متى صحّ رفع هذه القراءة إلى هؤلاء الأجلة لزم توجيهها، فانّهم لا يقرءون إلّا عن رواية كغيرهم من القراء في جميع ما يقرؤنه عندنا. وزعم المعتزلة أنّ بعض القراءات بالرأي). (۱۳۳/۱۹).

فهؤلاء لم يقدّموا توجيها في الدفاع عن هذه القراءة كي يُري مدي صحته وقوته، بل اكتفوا بالدفاع عن شخصية القارئ وموقعه من العلم. وهذا لا يكفي هنا.

والذى يبدوا أنّ الدفاع عن هذه القراءة لا ينهض دليلاً علي صحتها وقبولها. فما قيل عن اشتقاقه عن «شاط» يرد عليه السؤال التالى: هل هذا الاشتقاق منحصر بهذا المورد أو في كلّ مورد. فإنْ قيل في هذا المورد فقط، قيل: هذا تحميل، إذ لا يمكن اشتقاق كلمة من مادة في موضع، واشتقاقها من مادة أخري في بقية الموارد، لا لشيئ سوي توجيه قراءة، وإثبات صحّتها.

وإنْ قيل إنّ اشتقاقه من «شاط» في كلّ مورد فالجواب: لِم لَم تحذف نون الجمع في موارد إضافة «الشياطين» و«شياطين» إلى ما بعده في القرآن الكريم. وعدم حذف النون مع الإضافة يدل علي أنّ النون أصلية.

واستعمال هذا الجمع بالنون في حالة الاضافة يدعو إلى إعادة النظر فيما ذكره اللغويون من امكان اشتقاق كلمة الشيطان من «شاط»؛ فيتعيّن اشتقاقه من «شطن».

أمّا توجيه بعضهم بأنّ «الشياطون» جمع «شياط» مصدر «شاط»، ففيه إضافة إلى ما قيل في ردّ كونه جمع «شيّاط» لم أجد في لسان العرب أنّ «شياط» مصدر «شاط».

والقول بقياس قراءة الحسن علي قول رؤبه والعجاج فيه أنّ ما نُقل عنهما علي فرض قبوله والتسليم به فى اشتقاق الكلمات، لا فى اعتبار جمع التكسير جمعاً مذكّراً سالماً. وإذا جاز هذا جاز لهما نصب المبتدأ والخبر ورفع المفعول والحال و و و و.

وما نقله يونس بن حبيب عن «بساتين» و«بساتون» لا يخرج عمّا قدّمنا، إلاّ إذا أجزنا لأنفسنا استناداً لما قرأه الحسن وما نقله يونس أنْ نقول: يجوز فى جمع التكسير إذا كان شبيهاً بالجمع المذكر السالم فى الصورة إعرابه إعراب جمع التكسير وجمع المذكر السالم. وفيه أنه خروج عن روح العربية وذوقها.

۵ - «فأصبحوا لا يُرى إلاّ مساكنُهم». الاحقاف/۲۵

قرأ الحسن البصرى «لا تُرى إلاّ مساكنُهم» باتاء المضمومة ورفع «مساكنُهم» علي النائب للفاعل. (ابن جنى المحتسب، ۲۶۵/۲؛ النحاس، ۱۷۰/۴؛ الطبرسى، ۸۸/۵؛ الدمياطى، ص۳۹۳).

و للعلماء فى هذه القراءة كلام يرجع إلى تأنيث الفعل «تُرى». ومنشأ المسألة تأنيث الفعل أو عدمه. فقد قرّر النحاة تبعاً لاستعمال العرب أنه إذا فُصل بين الفعل وفاعله المؤنّث بـ «إلاّ» (لم يجز إثبات التاء عند الجمهور. فتقول: ما قام إلاّ هند، وما طلع إلاّ الشمس، ولا يجوز: ما قامت إلاّ هند، وما طلعت إلاّ الشمس. وقد جاء فى الشعر) (ابن عقيل، ۴۷۷/۱). وقد وضّح الفراء ذلك مبيّناً مستنده، وسببه بقوله (لأنّ العرب إذا جعلت فعل المؤنّث قبل إلاّ ذكّروه فقالوا: لم يقم إلاّ جاريتك، وما قام إلاّ جاريتك ولا يكادون يقولون: ما قامت إلّا جاريتك، وذلك أنّ المتروك أحدٌ، فأحد إذا كانت لمؤنّث أو مذكّر ففعلهما مذكّر. ألا تري أنّك تقول: إنْ قام أحدٌ منهنّ فاضربه، ولا تقل: إن قامت إلاّ مستكرها وهو علي ذلك جائز). (الفراء، ۵۵/۳). بمعنى أنّ الفاعل الأصلى فى الاستثناء المفرّغ محذوف تقديره: «أحد» وهو مذكّر، فالفعل لا تلحقه علامة تأنيث لذلك.

وقد اختلف النحاة فى جواز تأنيث الفعل هنا. فالأخفش كما نُقل عنه يري أنّ

تأنيث الفعل فى هذه المسألة خاص بالشعر، وأوجب التذكير فى النثر. (الأزهرى، ۲۷۹/۱). ونقله غيره عن ابن مالك كذلك، وهو رأي الأكثرين، ثمّ أضاف (وقال المصنّف فى غير هذا الكتاب إنّ الصحيح جوازه أيضاً فى النثر خلافاً للجمهور). (الخضرى، ۱۶۲/۱). والمقصود بالمصنف هنا ابن عقيل.

أمّا موقف العلماء من قراءة الحسن وغيره «فأصبحوا لا تُرى إلاّ مساكنهم» الاحقاف/۲۵ فيمكن ملاحظته فى النصوص التالية: (وفيه قبح فى العربية... وهو على ذلك جائز) (الفراء، ۵۵/۳) فيما صرّح غيره أنّ هذه القراءة (فيها لحن). (النحاس، ۱۷۰/۴). و(قال أبو على [الفارسى]: تذكيرك الفعل فى قوله «لا يرى إلاّ مساكنهم» حسنٌ، وهو أحسن من إلحاق علامة التأنيث... ولا يجيئ التأنيث فيه إلاّ فى شذوذ وضرورة من ذلك). (الطبرسى، ۸۹/۵). و(قال أبو الفتح: أمّا «ترى» بالتاء ورفع «المساكن» فضعيف فى العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن). (ابن جنى، المحتسب، ۲۶۶/۲). ولغة هذه القراءة (ليست بالقوية). (الزمخشرى، ۵۲۴/۳). وقال المهدوى إنّه (قليل لا يُستعمل إلاّ فى الشعر، وقال أبو حاتم: لا يستقيم هذا فى اللغة). (القرطبى، ۲۰۷/۱۶).

والذى يبدو أنّ هذه القراءة ليس فيها لحن كما يرى النحاس، وليست من ضرورات الشعر كما نُقل عن الأخفش وغيره، بل هى لغة قليلة. وقد أشار ابن هشام إلى ذلك (أمّا المرجوح ففى مسألة واحدة وهى أنْ يكون الفاعل مفصولاً بالا... وزعم الأخفش أنّ التأنيث لا يجوز إلاّ فى الشعر وهو محجوج). (ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص۱۷۶).

۶ - «يا أيّها الذين آمنوا اتّقوا اللّه وذروا ما بقيَ من الربا» البقرة/۲۷۸

قرأ الحسن البصرى «مابقي» بسكون الياء، بعبارة أخري بحذف فتحة البناء التى علي الياء. (ابن جنى، المحتسب، ۱۴۱/۱؛ الدمياطى، ص۱۶۵).

وقد تعرض العلماء لهذه القراءة بغية توجيهها. فالعكبري يري أنّ (وجهه أنّه

خفّف بحذف الحركة عن الياء بعد الكسرة. وقد قال المبرّد: تسكين ياء المنقوص فى النصب من أحسن الضرورة، هذا مع أنّه معرب فهو فى الفعل الماضى أحسن). (العكبري، ۱۱۷/۱). وابن عصفور بعد ذكر خمسة شواهد شعرية لحذف الفتحة من آخر الفعل الماضى عقّب بقوله (وقد جاء ذلك فى سعة الكلام. قرأ الحسن: «وذروا ما بَقِي من الربا» سكّن الياء، إلاّ أنّ ذلك شاذ يُحفظ ولا يُقاس عليه). (ص ۸۹).

وهذا يدلّ علي أنه لا ينحصر فى الضرورة الشعرية، بل جاء فى غير الشعر، ولكنّه لقلّته شاذ يُسمع ولا يُقاس عليه غيره.

ومثل هذا فى حذف الحركة قوله تعالى: «يعدُهم ويمنّيهم» قرأ الحسن «يعدْهم» بسكون الدال. وقد استقصي ابن عصفور البحث فى ذلك عند حديثه عن الضرورات (ومنه: حذف علامتى الإعراب – الضمّة والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفاً، إجراء للوصل مجري الوقف أو تشبيهاً للضمّة بالضمة من «عَضُد»، والكسرة بالكسرة من «فَخِذ» و«إبِل»). (المصدر السابق نفسه) بعبارة أخري: إنّ حذف الحركة هنا نتيجة معاملة الحرف وهو فى وصل الكلام معاملته، وهو آخره الذى يوقف عليه، لذا سكّنه، وهذا ما يُسمّي بـ «إجراء الوصل مجري الوقف». وهناك توجيه آخر، وهو أنّه إذا جاز تسكين ضاد «عَضُد» فيقال «عَضْد» وكذلك تسكين خاء «فَخِذ» فيقال «فَخْذ»، جاز تسكين دال «يعدُهم»، وهو ما عبّر بقوله «أو تشبيهاً للضمة بالضمّة...».

ولم يرض تسكين حرف الإعراب بعض العلماء فانكروا ذلك، ومن هؤلاء المبرّد والزجاج، مما حدا بأبى الفتح ابن جنّي أنّ يردّ بأنّ (اعتراض أبى العباس فى هذا الموضع إنّما هو ردّ للرواية، وتحكّم علي السماع بالشهوة، مجردة من النَصَفه، ونفسه ظلم لا من جعله خصمه. وهذا واضح). (الخصائص، ۷۵/۱).

امّا دليل المبرّد والزجاج فى إنكارهم هذا، وموقف القائلين بذلك فيوضحه نص ابن عصفور (وأنكر المبرّد والزجاج التسكين فى جميع ذلك، لما فيه من إذهاب حركة الإعراب، وهي لمعنى، ورويا موضع «فاليوم أشربْ»: «فاليوم فاشربْ» و... والصحيح

أنّ ذلك جائز سماعاً وقياساً. أمّا القياس فإنّ النحويين اتفقوا علي جواز ذهاب حركة الاعراب للادغام لا يخالف فى ذلك أحد منهم وقد قرأت القراء «مالك لا تأمنا» يوسف/١١ بالادغام، وخط فى المصحف بنون واحدة، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين، فكما جاز ذهابها للادغام، فكذلك ينبغى أنْ لا ينكر ذهابها للتخفيف.

أمّا السماع فثبوت التخفيف فى الأبيات التى تقدّم ذكرها. وروايتها بعض تلك الأبيات علي خلاف التحقيق لا يقدح فى رواية غيرها... وكذلك قرأ الحسن «وما يعدُهم الشيطان» باسكان الدال). (ص۹۵ – ۹۶). ثم راح يعلّل حسن ذلك فى قراءة الحسن البصرى.

والذى نراه أنّ قياس قراءة الحسن على قراءة القراء «مالك لا تأمنا» بتسكين النون الأولى وهى مرفوعة لتجرد الفصل عن الناصب والجازم غير كافٍ لأنّ ادغام المثلين يستوجب تسكين الأول منهما، وما نحن بصدده لا ادغام فيه. أمّا السماع، فقد ذكر ابن عصفور خمسة شواهد شعرية للاستدلال على جواز تسكين الحرف بحذف حركته ولكن المبرد والزجاج ذكرا فى ثلاثة أبيات من الخمسة رواية أخري يُخرجها عن موضوع البحث وعلي فرض التسليم بصحة رواية الشواهد الخمسة بالتكسين فقط، فإنّ المسألة تبقي فى نطاق الضرورات التى ينبغى عدم تخريج القرآن عليها، صوناً له من الحمل على الشاذ أو الضرورة.

۷ – «أنّ اللّهَ برئ من المشركين ورسولُه» التوبة/۳

وردت فى كتب التفسير والقراءات وإعراب القرآن فى «رسوله» ثلاث قراءات: القراءة المشهورة «رسولُه» بالرفع، والثانية النصب، والثالثة الجرّ.

أمّا قراءة الرفع ففيها وجوه

ألف – «رسولُ» مبتدأ، خبره محذوف بدلالة ما قبله عليه، تقديره: «كذلك» أو «برئ».

ب – معطوف علي الضمير فى «برئ»، لأنه مشتقّ. وقد عاب ذلك جماعة، لأنّ

فيه عطفاً علي ضمير الرفع المتصل. وأجيب عنه بأنّ الفصل بينهما حسّن ذلك، لأنّه جري مجري التأكيد. (عكبري، ١١/٢).

ج - عطف علي موضع الابتداء. وهذا غير جائز عند أكثر العلماء، لأنّ «أنّ» المفتوحة ليس لها موضع الابتداء هنا. (المصدر السابق نفسه). وجعله بعضهم عطفاً علي محل اسم «أنّ». ومنعه جماعة، لأنّ «أنّ» المفتوحة غير معنى الابتداء. (القيسي، ٣٥٥/١).

د - عطف علي محل «إنّ» المكسورة واسمها. (الزمخشري، ١٧٣/٢) وهذا يكون بناءً علي قراءة «إنّ» بدل «أنّ».

أمّا قراءة النصب في «رسولَه» وقد نسبت للحسن البصري (آلوسي، ٤٧/١١) فخُرجت علي العطف علي اسم «أنّ». وجوّز الزمخشري نصبه علي جعل الواو بمعنى «مع»، فيكون منصوباً علي المعيّة. (الزمخشري، ١٧٣/٢).

أمّا قراءة الجرّ «رسوله» محل البحث، وهي منسوبة للحسن كذلك (الثعلبي، ١١/٥؛ السمين الحلبي، ٤٤٢/٣؛ أبو حيان، ٣٦٧/٥) فقد خُرّجت علي وجهين:

ألف - الجرّ علي الجوار، بمعنى أنّ كلمة «رسول» جُرّت لمجاورتها لكلمةٍ مجرورة «المشركين». وليس جرّها لدخول عامل يقتضي جرّها.

ب - جعل الواو للقسم، و«رسوله» مجرور بحرف الجرّ الواو. وهو كالقسم بعمره «صلّي اللّه عليه وآله وسلّم»، بقوله «لعمرك إنّهم لفي...» الحجر/٧٢

والذي يبدو أنّ هذين التوجيهين لا يصمدان أمام النقد، لاسيّما الأوّل منهما، لأنّ الجرّ علي الجوار لم يثبت بشكلٍ قاطع حتى يُحمل القرآن الكريم عليه. كما أنّ ما جاء منه ممّا حملوه علي الجوار لم تأتِ الواو معه، أي جاء في غير العطف. وقد أنكر بعض العلماء توجيه بعض القراءات بالاستناد إلى الجر علي الجوار. فقد صرّح بعضهم (فأمّا الخفض علي الجوار فلا يكون في كلمات اللّه). (الزجاج، ١٥٣/٢). و(من أجاز ذلك في الكلام فانّما يجوز مع فقد حرف العطف، وكلّ ما استشهد به علي الاعراب

بالمجاورة فلا حرف فيه حائل بين هذا وذاك. وأيضاً فإنّ المجاورة إنّما وردت فى كلامهم عند ارتفاع اللبس والأمن من الاشتباه). (الطبرسي، ۱۶۶/۲). وبناءً علي ما تقدّم فإنّ تخريج قراءة الحسن علي الجرّ علي الجوار (ليس بشيء). (الآلوسى، ۴۷/۱۰).

اما جعل الواو للقسم، فإنّه لا حاجة هاهنا إلى القسم، فضلاً عن أنْ يكون به «صلّي اللّه عليه وآله وسلّم». والدليل القاطع علي ضعف هذين الوجهين ما يروي من أنّ قراءة الجر هى السبب فى وضع النحو والشروع فيه. فلو كان أحد هذين الوجهين صحيحاً محتملاً لكانت القراءة صحيحة، ولما اعترض الاعرابى عند سماعه هذه القراءة علي رواية، ولما سارع أبو الاسود إلى إجابة الحاكم فى رواية أخري، إلاّ إذا قلنا: إنّ سليقتهم اللغوية آنذاك أقلّ مستوي من سليقة النحاة وفهمهم.

وحاول بعض المفسرين توجيه الأمر بشكل آخر. فقال بعضهم (وهذه القراءة تبعد صحتها عن الحسن للابهام). (السمين الحلبي، ۴۴۲/۳). وقال آخر (وهذه القراءة لعمرى موهمه جداً، وهى فى غاية الشذوذ. والظاهر أنّها لم تصحّ). (الآلوسى، ۴۷/۱۰). فهذان المفسّران شكّكا فى نسبة هذه إلى الحسن، وبذلك حاولا حلّ المسألة بشكل آخر، وهى نفى القراءة من الأصل.

۸ - «فأجمعوا أمركم وشركاءكم» يونس/۷۱

قرأ الحسن البصرى «فأجمعوا أمركم وشركاؤكم» بالرفع (الفراء، ۴۷۳/۱؛ طبرى، ۹۹/۱۱؛ نحاس، ۲۶۱/۲). بينما قرأ الجمهور بالنصب.

وخُرّجت قراءة النصب علي

الف - أنّه مفعول معه من الفاعل «أجمعوا».

ب - أنّه مفعول به لفعل محذوف تقديره «ادعوا».

ج - أنّه معطوف علي «أمر» علي تقدير مضاف: وأمر شركائكم، ثمّ حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه فنُصب بناءً علي أنّ «أجمع» تُستعمل للمعانى، و«جمع» للاعيان، فلا يجوز عطف شركاء علي أمر بدون تقدير.

د – أنه معطوف علي أمر بناء علي أنه لا فرق بين «أجمع» و«جمع».

أمّا قراءة الحسن «شركاؤكم» بالرفع فقد خُرّجت علي العطف علي الواو فى «فأجمعوا». وجاز العطف علي الضمير المرفوع المتصل للفصل بين المعطوف عليه والعاطف. وهذه القراءة بهذا التوجيه لم تُرضِ الفراء، لأنّ (الشركاء هاهنا آلهتهم، كأنه أراد: أجمِعوا أمركم أنتم وشركاؤكم. ولستُ أشتهيه لخلاف الكتاب، ولأنّ المعنى فيه ضعيف، لأنّ الالهة لا تعمل ولا تُجمع) (الفراء، ٤٧٣/١).

وموقف الطبرى من هذه القراءة لا يختلف عن موقف الفراء حيث يقول (وذُكر عن الحسن البصرى أنه كان يقرؤه فأجمعوا أمركم بفتح الالف وهمزها وشركاؤكم بالرفع علي معنى وأجمعوا أمركم وليجمع أمرهم أيضاً معكم شركاؤكم. والصواب من القول فى ذلك قراءة من قرأ فأجمعوا أمركم وشركاءكم بفتح الألف من أجمعوا ونصب الشركاء لأنها فى المصحف بغير واو، ولا جماع الحجة علي القراءة بها ورفض ما خالفها ولا يُعترض عليها بمن يجوز عليه الخطأ والسهو). (٩٩/١١).

فالطبرى لا يكتفى فى ردّه بمخالفة القراءة لرسم المصحف، ولا لمخالفتها إجماع بقيّة القراء، بل يُعرّض بالحسن بأنه يجوز عليه الخطأ والسهو، كما فى «الشياطون»، كما يبدو.

والنحاس يري أنّ (هذه القراءة تبعد لأنْ لو كان مرفوعاً لوجب أنْ يكتب بالواو. وأيضاً فإنّ شركاءكم الاصنام. والاصنام لا تصنع شيئاً). (٢٦١/٢).

٩ – «قل لو شاء اللّه ما تلوته عليكم ولا أدراكم به» يونس/١٦

قرأ الحسن البصرى «ولا أدْرَأتكم به». (الفراء، ٤٥٩/١، الطبرى /) وقد أكثر العلماء من الحديث عن هذه القراءة، وتوجيه ما روى عن الحسن، لأنّ القراءة المشهورة من «درى» المجرد، ثم زيد فيه فقيل «أدرى»، وقراءة الحسن من «درأ». فهل قلبت الياء همزة، أو أخذه الحسن من «درأ»؟

وقد تناول العلماء هذه القراءة قديماً (وقد ذُكر عن الحسن أنه قال: «ولا أدرأتكم

به» فإن يكن فيها لغة سوي دريت وأدريت فلعل الحسن ذهب إليها. وأمّا أنْ تصلح من دريت أو أدريت فلا؛ لأنّ الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما وسكنتا صحّتا ولم تقلبا إلى ألف، مثل قضيت ودعوت، ولعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته فهمزها؛ لأنها تضارع درأت وشبهه. وربّما غلطت العرب فى الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز فيهمزون غير المهموز، سمعت امرأة من طيئ تقول: رثأت زوجي بأبيات. ويقولون: لبّأت بالحج وخَلّأتُ السويق فيغلطون...) (الفراء، ۴۵۹/۱).

وتقرير كلام الفراء أنّه إنْ أُخذت «أدراتكم» من كلمة غير «دري» و«أدري» اطّلع عليها الحسن دون الفراء فذلك صحيح. وإنْ أُخِذت من «دري» أو «أدري» بعد قلب الياء التى هى أصل ألفهما همزة فغير صحيح، لأنّه لا يجوز قلب الياء هنا همزة، لأنّ الياء الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب كما فى: صَيْد وبَيْع. وقد يكون الحسن اختلط الأمر عليه، فخلط بين «دري» و«درأ» فهمز «دري» فى هذه القراءة، كما يغلط غيره من العرب.

وما ذكره الفراء ذكره أبو حاتم بشكل مختصر، فقد نُقل عنه (يريد الحسن فيما أحسب ولا أدريتكم به فأبدل من الياء ألفاً علي لغة بنى الحارث بن كعب، لأنّهم يبدلون من الياء ألفاً إذا انفتح ما قبلها مثل «إنّ هذان لساحران» طه/۶۳ (النحاس، ۲۴۸/۲). ثمّ ردّ النحاس قول أبى حاتم بتفاوت مادتي الكلمتين. فالحسن قرأ بالهمز، وأبو حاتم تكلّم علي أنّه بغير همز. (المصدر السابق).

وابن جنّي وهو يتحدّث عن تداخل الأمر علي المتكلّم أشار إلى هذه القراءة (وكذلك قراءته «ولا أدرأتكم به» جاء به كأنّه من «دَرَأته» أى دفعته وليس منه وإنّما هو من «دريْتُ الشئ» أى «علمت به» (المنصف، ۳۱۱/۱).

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ ابن جنى حاول بجدّ توجيه هذه القراءة كما سنشير إليه.

وأشار صاحب مشكل إعراب القرآن إلى ذلك بشكل مقتضب فقال (روي أنّ

الحسن قرأ بالهمز، ولا أصل له فى الهمز، لأنه إنّما يقال: درأت إذا دفعت، ودريت بمعنى علمت، وأدريت غيرى: أعلمته) (القيسي، ۳۷۶/۱).

هذه أقوال النحاة الذين لم يرتضوا هذه القراءة ورفضوا منها موقفاً سلبياً. وفى المقابل وُجد من دافع عن هذه القراءة، وحاول توجيهها توجيهاً مقبولاً. وقد ضمّت الكتب المعنيّة بذلك توجيهين:

الأوّل يقوم علي القلب. وخير من بحث هذا ابن جنّي فى كتابه الخصائص حيث قال (هذه قراءة قديمة التناكر لها والتعجّب منها. ولعمرى إنّها فى بادئ أمرها علي ذلك، غير أنّ لها وجهاً وإنْ كانت فيه صنعة وإطالة.

وطريقه أنْ يكون أراد ولا أدريتكم به، ثمّ قلب الياء لانفتاح ما قبلها وإنْ كانت ساكنة - ألفا، كقولهم فى يئس: يائس، وفى يبس يابس... فكذلك أيضاً قُلبت ياءُ ادريتكم ألفاً فصارت أدرأتكم. وعلي ذلك أيضاً ما رويناه عن قطرب: أنّ لغة عُقيل أنْ يقولوا فى أعطيتك: أعطاتك. فلمّا صارت أدريتكم إلى أدرأتكم همز علي لغة من قال فى الباز: البأز، وفى العالم: العأَلم، وفى الخاتم: الخأتم... ولنحو هذا نظائر قد أوردناها فى كتابنا الموسوم بالخصائص فى باب ما همزته العرب ولا أصل له فى همز مثله. فهذا وإن طالت الصنعة فيه أمثل من أنْ تُعطي اليد بفساده وترك النظر فى أمره). (ابن جنى، المحتسب، ۳۰۹/۱ - ۳۱۰).

فشتّان ما بين كلامه هنا وكلامه الذى نقلناه من المنصف. وقد اعترف صراحة بأنّ توجيهه قد طال. ولكنّه رجّح الإطالة علي الرد.

وعلي ما قاله ابن جنى يندفع اعتراض النحاس علي أبى حاتم. فأبو حاتم وجهها بقلب الياء ألفا، لذا اعترض النحاس بأنّ قراءة الحسن بالهمز، وما قاله أبو حاتم غير مهموز. أمّا ابن جنى فقد جعل الهمز مرحلة ثانية بعد قلب الياء ألفاً.

ويبدو أنّ الثعلبى خلط بين المرحلتين فقال (وهى لغة بنى عقيل يحوّلون الياء ألفاً فيقولون أعطأت بمعنى أعطيت، ولبّأت بمعنى لبّيت...) (۱۲۴/۵). فجعل الكلمة مهموزة

بينما قال «يحوّلون الياء الفاً» ولم يقل همزة.

وممّا تجدر الاشارة إليه أنّه نُسب إلى الحسن قراءة أخري هى «ولا أدرأتكم به» (الزمخشري، ۲۲۸/۲؛ السمين الحلبي، ۱۴/۴). وخرّج علي قلب الياء ألفاً.

وقد ذُكر توجيه ابن جنى من قبل آخرين. (الزمخشري، ۲۲۹/۲؛ العكبري، ۲۶/۲؛ ابو حيان، ۲۵/۶؛ الآلوسى، ۸۶/۱۱). علي أنّ بعض هؤلاء جعل قلب الياء همزة دفعة واحدة كما فى الكتابين الأخيرين.

ويلفت نظر القارئ اختلاف قطرب وأبي حاتم فى أصحاب لغة قلب الياء الساكنة ألفاً. فقطرب ينسبها لـ «عُقيل»، وأبو حاتم لـ «بلحارث بن كعب». وفى روح المعانى وقبائل من اليمن بالاضافة إلى بلحارث بن كعب.

الوجه الثانى: أنّ همزته أصليّة، والفعل «درأ» بمعنى دفع، ومعنى القراءة علي هذا: «ولا جعلتكم بتلاوته خصماء تدرؤوننى بالجدال وتكذّبوننى». (الزمخشري، ۲۲۹/۲؛ أبو حيان، ۲۵/۶؛ الآلوسى، ۸۶/۱۱). وعند غيرهم: (ولا أمرتكم أنْ تدفعوا فتتركوا الكفر بالقرآن). (القرطبى، ۳۲۱/۸).

وقد جمع بعضهم هذه الأقوال دون تعليق. (العكبري، ۲۶/۲؛ ابن عطية ۱۱۰/۳؛ السمين الحلبي ۱۴/۴).

والذى نراه أنّ تخريج ابن جنّي القائم علي مرحلتين رغم توجيهه النظرى يبدو بعيداً، لأنّ توجيه القراءة لا يكفي فيها مجرّد انطباقها مع القواعد النحوية أو الصرفية، بل ينبغى أنْ يكون هذا التوجيه منطقيّاً، يقبله العقل ويستسيغه. فتصوّر قلب الياء إلى الألف قد يكون مقبولاً، رغم قلته، ولكن جمع ذلك مع قلب الألف إلى الهمزة يبدو إجحافاً فيه ما فيه.

أمّا قلب الياء همزة دفعة واحدة فيكفي فيه أنّه قليل لا يخضع لقياس، ولو كان لذُكر ضمن مباحث القلب والابدال. وما كان كذلك لا يُحمل القرآن عليه. ولعلّ خير توجيه لهذه القراءة علي فرض صحة نسبتها للحسن أنّ الأمرقد اختلط عليه فقرأ ماقرأ.

نتائج البحث

تبیّن من البحث

۱ – أنّ بعض القراءات المروية عن الحسن كانت موضع بحث العلماء.

۲ – تخطئة بعض العلماء الحسن البصری فی بعض هذه القراءات، ونسبها إلى اللحن.

۳ – دفاع بعض العلماء عن قسم من هذه القراءات باعتبار شخصية الحسن، ومكانته من القراءة، فيما حاول آخرون توجيه القراءة نحوياً أو صرفيّاً.

۴ – اختلاف نظر ابن جنی بالنسبة إلى قراءة «ادرأتكم» فی كتابيه «المنصف» و«المحتسب»، فهو فی الأول خطّأ القراءة، وفی الثانی وجّهها.

۵ – أكثر التوجيهات التی ذكرت لا تستقيم أمام النقد المنصف، لأنها احتمالات غير قطعية فی مقابل الأقوال المشهورة.

۶ – نسبة بعض القراءات إلى الخطأ «شياطون» ونسبة بعضها إلى القلة «لا تُري إلاّ مساكنهم».

۷ – استشهاد بعض العلماء بقراءة الحسن لدعم رأيٍ ما «الأنجيل»، «تماماً علي الذی أحسنُ».

المصادر

ابن جنی، أبو الفتح عثمان بن جنّي، *الخصائص*، ط۲، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت دار الهدي، بدون تاريخ.

ـــــــــــــــ المحتسب، تحقيق: علي النجدی ناصف وآخرين، القاهرة، المجلس الأعلي للشئون الاسلامية، ۱۳۸۶ هـ

ـــــــــــــــ *المنصف شرح التصريف*، تحقيق: ابراهيم مصطفي وعبدالله امين، ط۱، مصر، مصطفي البابی الحلبی، ۱۳۷۳ هـ – ۱۹۵۴ م.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الاشبيلي، *ضرائر الشعر*، تحقيق: السيد ابراهيم محمد، ط۱، لبنان دار الاندلس، ۱۹۸۰ م.

ابن عطية، محمد بن الحسن بن عطية الغرناطي، *المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*، تحقيق: عبدالسلام الساقي محمد. ط۱ بيروت، دار الكتب العلمية.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل، *شرح ابن عقيل علي الفية ابن مالك*، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط۱۴، مصر، مطبعة السعادة، ۱۳۸۵ هـ - ۱۹۶۵ م.

ابن قتيبة، عبدالله بن مسلم، *تأويل مشكل القرآن*، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط۲، القاهرة، دارالتراث، ۱۳۹۳ هـ - ۱۹۷۳ م.

ابن منظور، محمد بن مكرم، *لسان العرب*، تحقيق: عبدالله الكبير وآخرين، مصر، دارالمعارف، بدون تاريخ.

ابن هشام، عبدالله بن يوسف، *شرح شذور الذهب*، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، بدون تاريخ.

مغني اللبيب، تحقيق: *مازن المبارك ومحمد علي حمدالله*، ط۲، بيروت، دارالفكر - ۱۹۶۹ م.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش، *شرح المفصل*، بيروت، القاهرة، عالم الكتب، مكتبة المتنبي، بدون تاريخ.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، *البحر المحيط*، تصحيح: صدقي محمد جميل، بيروت، دارالفكر، ۱۴۱۲ هـ - ۱۹۹۲ م.

الأخفش، سعيد بن مسعده، *معاني القرآن*، تحقيق: عبدالأمير الورد، ط۱، بيروت، عالم الكتب، ۱۴۰۵ هـ - ۱۹۸۵.

الأزهري، خالد بن عبدالله، *شرح التصريح علي التوضيح*، مصر، دارالفكر، بدون تا.

الأشموني، علي بن محمد، *شرح الاشموني علي الفية ابن مالك*، مصر، دار احياء الكتب العربية، بدون تاريخ.

الآلوسی، محمود شکری، *روح المعانی*، ط۴، بیروت، دار احیاء التراث العربی، ۱۴۰۵ هـ - ۱۹۸۵ م.

الثعلبی، أحمد بن محمد، *الکشف والبیان*، تحقیق: أبی محمد بن عاشور ط بیروت، دار احیاء التراث العربی، ۱۴۲۲ هـ - ۲۰۰۲ م.

الخضری، الشیخ محمد، *حاشیة الخضری علی شرح ابن عقیل*، ط۶ مصر، مصطفی البابی الحلبی، ۱۳۴۵ هـ - ۱۹۲۶ م.

الدسوقی، مصطفی محمد عرفة، *حاشیة الدسوقی علی مغنی اللبیب*، مصر، المطبعه الحمیدیة ۱۳۵۸ هـ

الدمیاطی، أحمد بن محمد الشهیر بالبنا، *اتحاف فضلاء البشر فی القراءات الاربع عشر*، تصحیح: علی محمد الضباع، مصر، مطبعة عبدالحمید، ۱۳۵۹ هـ

الزَّبیدی، محمد مرتضی الحسینی، *تاج العروس من جواهر القاموس*، بیروت، مکتبة الحیاة، بدون تاریخ.

الزجاج، ابراهیم بن السری، *معانی القرآن وإعرابه*، تحقیق: عبدالجلیل عبده شلبی، ط۱، بیروت، عالم الکتب، ۱۴۰۸ هـ - ۱۹۸۸ م.

الزمخشری، محمد بن عمر، *الکشاف*، ط۱، بیروت، دار الفکر، ۱۳۹۷ هـ - ۱۹۶۶ م.

السمین الحلبی، أبو العباس بن یوسف، تحقیق: علی محمد عوض وآخرین، ط۱، بیروت، دار الکتب العلمیة، ۱۴۱۴ هـ - ۱۹۹۴ م.

سیبویه، عمرو بن عثمان، *الکتاب*، تحقیق: عبدالسلام محمد هارون، ط۱ مصر، دار العلم، ۱۳۸۵ هـ - ۱۹۶۶ م.

الطبرسی، الفضل بن الحسن، *مجمع البیان لعلوم القرآن*، صیدا، مطبعة العرفان، ۱۳۳۳ه

الطبری، محمد بن جریر، *جامع البیان عن تأویل القرآن*، ضبط وتخریج: صدقی جمیل العطار، بیروت، دار الفکر، ۱۴۱۷ هـ - ۱۹۹۵ م.

الطوسي، محمد بن الحسن، *التبيان فى تفسير القرآن*، تحقيق: احمد حبيب قصير العاملى، ط ۱، مكتب الاعلام الاسلامى، ۱۴۰۹ هـ

العكبري، عبدالله بن الحسين، *املاء ما منّ به الرحمن*، تصحيح: ابراهيم عطوه عوض، مصر، مصطفي البابي الحلبي، بدون تاريخ.

الفراء، يحيى بن زياد، *معانى القرآن*، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمدعلي النجار، ط۲، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ۱۹۸۰ م.

الفراهيدى، الخليل بن أحمد، *العين*، تحقيق: مهدي المخزومى وابراهيم السامرائى، بغداد، دارالرشيد ۱۹۸۱ م.

القرطبى، محمد بن أحمد الانصارى، *الجامع لحكام القرآن*، بيروت، دار احياء التراث العربى، ۱۴۰۵ هـ - ۱۹۸۵ م.

القزاز، محمد بن جعفر القيروانى، *ما يجوز للشاعر فى ضرورة الشعر*، تحقيق: رمضان عبدالتواب وصلاح الدين الهادي، مصر، مطبعة المدنى، ۱۴۰۱ هـ ۱۹۸۱ م.

القيسى، مكي بن أبى طالب، *مشكل إعراب القرآن*، تحقيق: ياسين محمد السواس، اوفست، طهران، انتشارات نور، ۱۳۶۲هش.

النحاس، أحمد بن محمّد، *اعراب القرآن*، تحقيق: زهير غازى زاهد، ط۲، مصر، عالم الكتب، ۱۴۰۵ هـ - ۱۹۸۵ م.